خطاب المليك يمثل منهاجا وخطة عملٍ للحكومة السعودية

مجلس الشورى السعودي .. حصاد ٨٠ عاما من العمل وضع ركائزه المؤسس

إعداد - مركز المعلومات

يأتي لقاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز غدا مع أعضاء مجلس الشورى ليلقي خطابا يطرح فيه سياسة الدولة الداخلية والخارجية، بحسب ما تنص عليه المادة الرابعة عشرة من نظام المجلس والتي تنص على أن يلقي الملك أو من ينيبه، في مجلس الشورى، كل سنة خطاباً ملكياً، يتضمن سياسة الدولة الداخلية والخارجية.

وخطاب خادم الحرمين الشريفين يعد من أكثر الخطابات السياسية أهمية من حيث مضامينه الداخلية والخارجية، ويمثل منهجا وخطة العمل السنوية للحكومة السعودية، وقد أسهم الخطاب الماضي في افتتاح السنة الثانية من الدورة الرابعة على سبيل المثال في تحرك المجلس نحو مزيد من النشاط في مطالبة الوزراء بالحضور تحت القبة، ومساءلتهم حول أعمال وزاراتهم ودورها في خدمة المواطن، وقيامها بمسؤولياتها بكفاءة ونشاط.

مبدأ الشورى

يعتبر مبدأ الشورى أحد أهم الركائز الأساسية للحكم في المملكة العربية السعودية وأحد أهم المميزات التي جعلت المملكة تنفرد عن غيرها في مجال الحكم والإدارة لاسيما وأنه نظام أو مبدأ نابع من عقيدة الإسلام السمحة التي هي الركيزة الأساسية التي انطلقت بها المملكة منذ بدايتها. ويعد نظام مجلس الشورى الذي جاء به الإسلام مقابلاً لأي نظام من أنظمة الديموقراطية المعاصرة، فالشورى نظام سياسي إسلامي تنبثق منه سلطات الدولة وقد وضع الإسلام أسس وقواعد هذا النظام منذ عهد الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام.

ولعل من أهم الشواهد والإنجازات تلك التي حققها مجلس الشورى منذ تأسيسه بالأمر الملكي الكريم رقم ٣٧ في ١٣٤٦\١\٩ هـ ١٩٢٧م أي قبل (٨٠) عاما وهو مازال عازما على تحقيق المزيد من النجاحات من أجل دفع الأجهزة والمؤسسات والمصالح والتنظيمات والقوانين الحكومية والأهلية إلى أعلى المستويات للمضي في عجلة التنمية في كافة المجالات.

إن نظام الحكم يقضي بالاهتمام بآراء المواطنين وملاحظاتهم ووجهات نظرهم انطلاقا من مبدأ الإيمان بالمشورة وضرورة الاستفادة من إسهامات المواطنين ولتحقيق ذلك فإنه لابد أن تكون هناك قناة نظامية تمر من خلالها تلك المقترحات بعد دراستها جيدا وهذه القناة هي مجلس الشورى التي لا شك في أن أعضاء بكفاءاتهم في مختلف التخصصات قادرون على تحديد مدى الاستفادة من تلك المقترحات إضافة إلى أن لهم الحق النظامي في اقتراح مشروع نظام جديد أو تعديل نظام نافذ.

وإذا أراد الباحثون استرجاع مسيرة الشورى في المملكة فسيدرك الجميع أن الملك المؤسس عبد العزيز - رحمه الله- هو القائد الأول لها فقد كانت أول قراراته التنظيمية بعد أن امسك بزمام الأمور في الجزيرة العربية ووحد هذا الوطن الكبير هو تكوين مجلس أهلي للشورى حين دخوله مكة المكرمة ولقائه بعلماء المسجد الحرام للتشاور في الشكل الذي ينبغي لإدارة البلاد، وقال وقتها بأنه لا يريد أن يستأثر بالأمر في البلاد دون هؤلاء العلماء، وإنما يريد مشورتهم في جميع الأمور.

وفي عام ١٣٤٤هـ أمر الملك عبد العزيز - رحمه الله - بتأليف هيئة تأسيسية لوضع التعليمات الأساسية لتشكيلات الحكومة ودعا لتكوين المجالس الاستشارية بموجب بلاغ رسمي ، ومن ضمن تلك المجالس مجلس عام يدعى «مجلس الشورى العام» ، ولما جاء العام ١٣٤٥هـ أنهت

بيلوسي خلال زيارتها مجلس الشورى

شيراك مخاطبا المجلس

الهيئة التأسيسية وضع المواد الأساسية لنظام الحكم والإدارة ومن ضمنها ما يتعلق في القسم الرابع الخاص بالمجلس ، ومنها المتعلق بمجلس الشورى.

وفي ١٣٤٦/١/٩هـ صدر نظام مجلس الشورى في (١٥) مادة من أعضاء متفرغين عددهم (٨) بعد أن اصدر أمر ملكي كريم بتعديل القسم الرابع من التعليمات الأساسية المتعلقة بمجلس الشورى برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدا لعزيز النائب العام للملك.

انطلاقة الشورى

افتتح الملك المؤسس عبد العزيز —رحمه الله— يوم الخميس ١٣٤٦/١/١٤هـ أول دورة المجلس بمكة المكرمة وترأس أولى الجلسات الأمير فيصل بن عبد العزيز رئيس المجلس يوم الأحد ١٣٤٦/١/١٨هـ ، ونظر في المعاملات ودرسها قبل عرضها على المجلس. واستمر المجلس في أعماله بشكل فاعل وبنشاط ملحوظ ، وفي عام ١٣٤٩هـ افتتح الملك عبد العزيز الدورة الثالثة للمجلس بمدينة الطائف وقال في كلمته الافتتاحية : «لقد أمرت أن لا يمس نظام في البلاد ويجري العمل به قبل أن يعرض على مجلسكم» ، وجرى في هذا العام تعديل عدد لجان المجلس بدلا من اثنتين وهي لجان الأنظمة والإدارة المالية ، وتوالت إنجازات أعمال المجلس وتم زيادة الأعضاء حتى وصلوا (٢٠) عضوا في عام ١٣٧٣هـ ، وأصبح عدد لجان المجلس في عام ١٣٧٣هـ سبع لجان.

وفي عهد الملك سعود بن عبد العزيز — رحمه الله — الذي كان متابعا لأعمال المجلس حيث تم في عام ١٣٧٥هـ إعادة تكوين أعضاء المجلس وزيادة عددهم إلى (٢٥) عضوا ، وبدأ بعد ذلك المجلس بالتطور والتقدم بالمتابعة والاهتمام التي أولاها أبناء الملك عبد العزيز : الملك سعود ، والملك فيصل ، والملك خالد — رحمهم الله — جميعا. وبذلك يكون المجلس القديم قد أنهى (٥١) دورة في خمسة وخمسين عاما عقد خلالها (٥٩٦٣) جلسة أصدر فيها (٨٥٨٣) قرارا للموازنات وأنظمة تعليمات وقرارات إدارية مختلفة.

اختصاصات المجلس

هذه الاختصاصات تحددها المادة الخامسة عشرة وتنص على أن المجلس يبدي الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء وله على وجه الخصوص صلاحية مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي نحوها، ودراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها، وتفسير الأنظمة وكذلك مناقشة التقارير السنوية المقدمة من الوزارات والأجهزة الحكومية وإبداء الاقتراحات حيالها. وترفع قرارات المجلس للملك الذي يحيلها إلى مجلس الوزراء للنظر فيها وللملك إقرار ما يراه. ويكون المجلس لجاناً متخصصة من بين أعضائه ويجوز له تأليف لجان خاصة من أعضائه لبحث أي مسألة مدرجة بجدول أعماله، وللمجلس هيئة عامة تتكون من رئيس المجلس ونائبه ورؤساء اللجان المتخصصة، كما أن رئيس المجلس يمكن له أن يرفع لرئيس مجلس الوزراء طلب حضور مسؤول حكومي جلسات المجلس أثناء مناقشته لأمور تدخل ضمن اختصاصات وزارة أو إدارة ذلك المسؤول، كما أن على المجلس رفع تقرير سنوي إلى الملك عن نشاطاته.

مراحل الشورى

مرت مراحل الشورى في المملكة العربية السعودية بثلاث مراحل رئيسية هي :

الأولى : مرحلة البناء والتطبيق وهي التي كانت في عهد الملك عبدالعزيز رحمه الله وهي أهم المراحل في تاريخ الشورى بالمملكة.

الثانية : وهي الفترة التي يمكن وصفها بمرحلة المراجعة والتقييم التي امتدت منذ بداية عهد الملك سعود حتى نهاية عهد الملك خالد يرحمهم الله جميعاً.

الثالثة : وتمثلت بمرحلة التميز والتحديث والتطوير في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز — رحمه الله — فقد صدرت التوجيهات الكريمة بإصدار نظام جديد لمجلس الشورى وهو بمثابة تحديث وتطوير للنظام السابق ، ومواكب لمتطلبات العصر تم فيه الجمع بين الممارسة والتطبيق والتطوير حيث وقع النظام في (٨٠) مادة ، كما صدرت توجيهات كريمة باللائحة الداخلية للمجلس وهي في (٨٤) مادة ، وكذلك لائحة حقوق أعضاء المجلس وواجباتهم في (٦) مواد ، وأيضاً قواعد الشؤون الوظيفية والمالية للمجلس في عشر مواد ، وأخيراً قواعد التحقيق والمحاكمة لعضو المجلس وإجراءاتها في خمس مواد ، وبذلك يكتمل المجلس في كافة النواحي. وفي يوم ١٤١٤/٧/١٦هـ رعى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز — رحمه الله — الجلسة الافتتاحية للدورة الأولى وأزاح — حفظه الله — الستار عن اللوحة التذكارية لمقر المجلس قائلا : بسم الله الرحمن الرحيم على بركة الله نفتتح هذه اللوحة التي تمثل افتتاح مجلس الشورى في هذا اليوم المبارك».

وعقدت أولى جلسات المجلس الجديد برئاسة معالي الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير رئيس مجلس الشورى يوم الأحد ١٤١٤/٧/٢٠هـ والتي خصصت لاختيار اللجان وتسمية أعضائها.

وجاء تكوين المجلس في دورته الأولى في (٦٠) عضوا ، وبلغ عدد الموضوعات المطروحة في الدورة الأولى (١٤٢) قرارا. وعدد الجلسات بلغت (١٤١) جلسة ، وعدد اجتماعات الهيئة العامة (٦٨) اجتماعاً ، وقد بلغ عدد اجتماعات اللجان في دورته الأولى أيضاً (٧٢٦) اجتماعاً.

أما الدورة الثانية فقد كانت بالفعل دورة الإنجاز حيث تم خلالها إنجاز الكثير من الأنظمة ولا سيما الأنظمة القضائية التي من أبرزها نظام المرافعات الشرعية ، ونظام الإجراءات الجزائية ، ونظام السجل العقاري العيني ، ونظام المحاماة ، ونظام الاتصالات ، فقد بلغ عدد الموضوعات المطروحة في الدورة الثانية (٣٩٩) موضوعاً ، وعدد قرارات المجلس (٢٨٦) قرارا ، أما الجلسات فقد بلغت (٣٠١) جلسة ، فيما بلغ عدد اجتماعات الهيئة العامة لهذه الدورة (٥٦) اجتماعاً.

ومجلس الشورى يعمل ضمن نطاق محدد الاختصاصات والصلاحيات كما حددتها المادة الخامسة عشرة من نظامه ، أما دور كل عضو من أعضاء المجلس فهو الإسهام بفكره وخبرته فيما يعرض عليه من قضايا بغية تحقيق مصلحة أو رفع مفسدة في شؤون الدولة ، ووفقا لقواعد الشريعة الإسلامية.

أهم مراحل التطوير

تميزت الدورة الثالثة الماضية بزيادة عدد أعضاء مجلس الشورى إلى ١٢٠عضوا ثم حاليا ١٥٠ عضواحيث تساهم هذه الزيادة في مصلحة تسريع وتمتين العمل الشورى في البلاد ولتضيف المزيد من العلم والخبرة على قرارات المجلس ولجانه.

وهكذا تواصلت مسيرة الإصلاح والحوار، فشهدت المرحلة الحالية حوارات هادفة لمنتديات اقتصادية واجتماعية وسياسية ضمت نخباً من جميع أطياف المجتمع السعودي.ولا شك أن مثل هذه اللقاءات واستمرارها يأتي إيماناً من الجميع بأهمية الحوار واللقاء بين أطياف المجتمع لدفع عملية الإصلاح والتنمية. والدراسة الواعية والآراء المتنوعة واختيار الأصوب منها يؤدي إلى اتخاذ القرار السليم المبني على التعددية في عرض الأفكار وليس الأحادية، ويتمثل هذا الرافد السياسي في مجلس الشورى السعودي.

ولعل من المناسب الإشارة إلى المرتكزات التي حددها الخطاب الذي ألقاها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز — رحمه الله - الذي قدم به الأنظمة الثلاثة حيث قال حفظه الله : «ولئن كانت العقيدة والشريعة هي الأصول الكلية التي نهضت عليها هذه الدولة ، فإن تطبيق هذه الأصول يتمثل في التزام النهج الإسلامي الصحيح في العقيدة والفقه والدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي القضاء وفي العلاقات بين الحاكم والمحكوم ، وبذلك كانت الدولة السعودية نموذجا متميزاً في السياسة والحكم وفي التاريخ السياسي الحديث. ثم قال — رحمه الله — عن نظام مجلس الشورى (والنظام الجديد) لمجلس الشورى إنما هو تحديث وتطوير لما هو قائم عن طريق تعزيز أطر المجلس ووسائله وأساليبه بمزيد من الكفاية والتنظيم والحيوية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منه.

إن الكفاءات التي يضمها هذا المجلس يتم اختيارها بعناية شديدة بحيث تكون قادرة على الإسهام في تطوير المملكة العربية السعودية ونهضتها واضعة في اعتبارها المصلحة العامة للوطن والمواطنين.

وهاهو المجلس يعيش سنته الثالثة من الدورة الرابعة بعدما ناقش المجلس في العام الماضي وأنجز تقارير في وتوصيات تتعلق بـ ٦١ اتفاقاً ومعاهدة دولية، وتناول نحو ٢٩ لائحة ونظاماً، كما أصدر المجلس نحو ١٣٥ قراراً حظيت بالتوافق مع مجلس الوزراء، وصدرت الموافقة السامية حيالها

مشاركة المسؤولين

شهدت دورتا المجلس الأولى والثانية وكذلك الدورة الثالثة الرابعة حتى الآن مشاركة عدد من المسؤولين في اجتماعات المجلس حيث حضر غالبية المسؤولين وعلى مستوى وزير إلى المجلس عندما نوقشت موضوعات تخص الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة ومن أبرز من حضروا أعمال المجلس صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية عندما ناقش المجلس المستجدات لوضع ضوابط لاستقدام العمالة الأجنبية ووسائل استيعاب السعوديين في القطاعات الأهلية ، وكذلك صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية تناول المجلس بيانا حول الشؤون الخارجية والسياسات الإقليمية والدولية للمملكة ، كما دأبت لجان المجلس المتخصصة باستقطاب مختلف المسؤولين لمختلف الأنظمة والتقارير ، وذلك للاستفادة من آرائهم وأفكارهم قبل تقديم مشروع النظام أو التقرير إلى المجلس للنظر فيه. وخلال السنة الأولى من الدورة الماضية حضر إلى المجلس ما يقارب (٣٨٥) مسؤولاً ، وهو دليل اتساع قاعدة المشاركة ما بين المواطنين والمجلس والسعي الموحد بأسلوب شورى فريد نحو الصالح العام.